مؤتمر طنجة (27-30 أفريل 1958) :عوامل النجاح وأسباب الفشل

Tangier conference (27-30 April 1958): factors of success and reasons for failure

محمد ودوع

المركز الجامعي عبد الله مرسلي بتيبازة، mouddoua@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/02/09 **تاريخ القبول: 2021/05/05** **تاريخ النشر: 2021/06/03**

ملخص:

تتناول هذه الدراسة مسالة مهمة من مسائل التاريخ المشترك لبلدان المغرب العربي ،وهي فرصة تاريخية تحفز الباحثين الى تقديم قراءات ومقاربات جديدة لها بعيدا عن القراءات السياسية والظرفية وحتى الأيديولوجية التي طبعت الكتابات السابقة لها ،فمعظم الكتابات التاريخية تجمع على اعتبار مؤتمر طنجة تجربة ناجحة ،بل وتذهب الى حد اعتبارها مرجعية تاريخية لوحدة المغرب العربي التي لاتزال الى حد اليوم مجرد حلم ومشروع لم ينضج بعد ،رغم توفر عوامل نجاحه ،وقد وقفت هذه الدراسة بشكل كبير على عوامل نجاح هذه التجربة وكذا اسباب الفشل ،وهي في ذات الوقت دعوة الى ضرورة تجاوز التاريخ اعتبار تجارب ماضينا الفاشلة مرجعيات تاريخية ناجحة لان ذلك سيؤدي بنا الى تكرار الفشل.

كلمات مفتاحية: مؤتمر طنجة، الوحدة المغربية، الثورة الجزائرية

Abstract:

This study deals with an important issue of the common history issues of the countries of the Maghreb, and it is a historical opportunity that motivates researchers to present new readings and approaches to them away from the political, circumstantial and even ideological readings that printed previous writings.

Most of the historical writing considers the Tangiers conference a successful experience, indeed, it goes so far as to consider it a historical reference for the unity of the Maghreb, which is still to this day just a dream and a project has not matured yet,despite the availability of success factors, this study has largely focused on the success factors of this experiment as well as the reasons for failure, at the same time, it is a call to the necessity of going beyond history, considering our failed past experiences as successful historical references, because that will lead us to repeat failure.

Keywords : Tangier conference,Moroccan unity, the Algerian revolution.

1.مقدمة

تتناول هذه الدارسة احدى اهم التجاب التاريخية لوحدة المغرب العربي ،وهي تجربة مؤمر طنجة المنعقد في 27-30 افريل 1958،والذي يعتبر محطة هامة في تاريخ الكفاح المغاربي وتجربة تاريخية كانت لها تداعيات ليس فقط على ظرفه الراهن بل تجاوزت ذلك وحاولت التأسيس لفكر وحدوي يهتم بمستقبل المنطقة من خلال تقديم مقاربات ورؤى مستقبلية مشتركة تعمل على لم شمل شعوب المنطقة، ولعل هذا ماجعل الكثير من الدارسات التاريخية العامة منها والمتخصصة تعتبر مؤتمر طنجة تجربة ناجحة في مسار وحدة المغرب العربي واعتبرها مرجعا تاريخيا مهما لذلك، في حين تحاول دراستنا ان تقدم قراءة جديدة لهذه التجربة الوحدوية .

لقد جاءت هذه الدراسة المسومة بـــ" **مؤتمر طنجة(27-30 أفريل 1958) :عوامل النجاح واسباب الفشل ".** محاولة لمناقشة هذه التجربة بكل ابعادها ،وقد تميزت هذه الدراسة عن سابقاتها كونها وقفت على اسباب الفشل واعتبرت مؤتمر طنجة تجربة تاريخية فاشلة سواء في سياقها التاريخي او كتجربة تاريخية مرجعية للتأسيس للوحدة المغاربية ،وهي بالتالي تدعو الى اعادة ومراجعة الطروحات السابقة نوهي ايضا محاولة لتقديم قراءة تاريخية جديدة تدعو الى تجاوز الكتابات التاريخية النمطية التي جعلت بعض نكسات الماضي تجارب ناجحة .وعليه فهي دعوة الى اعادة قراءة ماضينا بموضوعية تتجاوز القراءات الظرفية السياسية و الايديولوجية التي لا تبني وعيا تاريخيا يخدم حاضر ومستقبل شعوب المنطقة .وهذا من خلال الاجابة على جملة من التساؤلات حول معرفة ماهية ظروف عقد مؤتمر طنجة ؟ ومدى استجابة مضمون قرارات المؤتمر الى متطلبات الظرف الراهن الذي عقد فيه وكذا التطلعات المستقبلية لشعوب المنطقة؟،والى أي مدى كانت هذه التجربة ناجحة؟، وعوامل واسباب فشل هذه التجربة وتداعياتها المستقبلية على المنطقة ؟.

2. ميلاد فكرة مؤتمر طنجة وتطورها:

1.2. ميلاد فكرة المؤتمر

لقد ظهرت فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر يجمع كل من تونس والمغرب الأقصى وكذا جبهة التحرير الوطني، في وقت كانت فيها ظروف وأهداف هذه الأطراف متباينة مرة ومتشابهة مرة أخرى، وقد تضاربت الآراء واختلفت حول جذور فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة، وحاول كل طرف تبني فكرة الدعوة إلى هذا المؤتمر ويرى بأنه صاحب المبادرة فقد جبهة التحرير الوطني في تقرير يتكون من سبع صفحات تذكر فيه أن فكرة الدعوة إلى عقد مؤتمر يجمع ممثلي البلدان الثلاثة بهدف تكوين اتحاد مغاربي كان من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ في البيان الذي أصدرته في شهر أكتوبر 1957، وان الطرف المغربي اكتفى فقط بإحياء هذه الفكرة[1]، أما الطرف التونسي يرى أن فكرة عقد مؤتمر يجمع أقطار المغرب العربي كانت من طرف الرئيس الحبيب بورقيبة، وذلك في 1957 عندما دعا إلى إمكانية تكوين تجمع شمال إفريقي مرتبط بفرنسا في إطار أوسع من كونفدرالية فرنسية مغاربية، غير أن الطرف المغربي لم يتحمس

[1](Archives Nationales d'Algérie.) DZ/AN/009/04/002

للفكرة واستقبلها ببرودة وريب، ومع ذلك بقي الرئيس التونسي ساهرا عليها، وقد ازداد الطرف التونسي تحمسا للفكرة خاصة بعد الهجوم الفرنسي على المدينة التونسية ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958[1].

ومن جهتها ترجع الكتابات التاريخية المغربية فكرة وحدة المغرب العربي الى انها مغربية، وذلك من خلال تناول بعض الصحف المغربية كجريدة العلم للموضوع، وكذا جريدة "صحراء المغرب" ، ثم اصبحت هذه الفكرة قضية رأي عام فدع حزب الاستقلال لاجتماع في 02مارس1958 لدراسة وضع المغرب والظروف العامة وكذا التحديات التي يمر بها المغرب العربي، وانتهى الاجتماع هذا بإصدار بلاغ ثمن الفكرة ودعا إلى تجسيدها على الميدان[2]، وقد استحسن حزب الدستور التونسي الجديد فكرة عقد مؤتمر جامع يشمل بلدان المغرب العربي مقترحا إقامة مؤتمر بتونس أو الرباط، ورغم أن هذه الفكرة كانت في البداية ثنائية (مغربية تونسية) ، ثم دعيت بعد ذلك جبهة التحرير الوطني، التي تحفظت في البداية من هذه الفكرة، لكن بعد ذلك تمكن الطرفان المغربي والتونسي من إقناع الجبهة بالانضمام إلى هذه الفكرة[3].

وقد رحب بعد ذلك كل من الرئيس الحبيب بورقيبة والملك المغربي بالفكرة وابديا ارتياحا كبيرا للاتصالات التي كانت جارية بين الحزب الدستوري وحزب الاستقلال ،ودعا إلى العمل إلى تكوين وحدة المغرب العربي تستند إلى المعطيات التاريخية والجغرافية والثقافية والروحية والاقتصادية حيث كانت الفكرة في بداية الامر تتضمن مفهوما اقتصاديا وذلك باحتفاظ كل قطر بنظامه الخاص داخل اتحاد نقدي وجمركي، والسعي الى استغلال ثروات الصحراء، مع احتفاظ كل قطر بجيشه في قيادة عامة تشبه قيادة الحلف الأطلسي، وهي فكرة الرئيس بورقيبة، الذي كان يراهن على المستقبل متجاوزا الواقع الراهن الذي ولدت فيه هذه الفكرة مراهنا على وجود عامل مشترك هو عداء فرنسا للجميع[4]،وقد أفضت مساعي الحزب الدستوري وحزب الاستقلال إلى عقد اجتماع 19 و20 مارس 1958،الذي دعا الى عقد مؤتمر بطنجة في 27 أفريل 1958، وقد أخذت بعد ذلك وسائل الإعلام تروج له من خلال إظهار أهميته بالنسبة لمصير المغرب العربي، وكذا حضور العوامل المساعدة لهذا التجمع، كالعوامل البشرية والتاريخية، ووحدة مصير المغرب العربي[5]،وكان الهدف من وراء ذلك هو بهدف دفع الجبهة إلى المشاركة في هذا المؤتمر، بعد ان كانت مترددة في إمكانية مشاركتها في المؤتمر، إذ لم يكن "من السهل عليها الارتماء في مؤتمر مشبوه ووجدت حرجا في حضوره، تجنبا لإغضاب الموقف المصري" ،وقد تم ايفاد وفد الى مصر بوعبيد وزير الاقتصاد في الحكومة المغربية لإقناع الجبهة بالمشاركة في المؤتمر وكذا التعرف على موقف الحكومة المصرية منه،هذه الأخيرة التي كانت متخوفة من قيام مغرب عربي انفصالي

---

(1) ADFC.(Archives diplomatique français centre de la Courneuve), boite 282

(2) جريدة العلم (جريدة مغربية)، عدد 1958/03/1 ص6 ، وكذا جريدة صحراء المغرب، عدد، 1958/02/27، ص3

(3) محمد حربي،**جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954- 1962**. تحقيق كميل قيصر ط1، 1983 ، بيروت، ص77

(4) ADFC, boite N° 282 .voir aussi , DDF(Documents diplomatiques français**)**,T1, /1958/ p389

(5) جريدة العلم، عدد، 1958/03/07ص3

عن المشرق العربي ،لكن خلو المؤتمر من إي توجه انفصالي أو معاد للقاهرة جعل من إقناع ممثلي جبهة التحرير الوطني بأهمية المشاركة في المؤتمر[1].

2.1. ظروف ودوافع انعقاد مؤتمر طنجة:

انعقد مؤتمر طنجة بعد حوالي أربع سنوات من اندلاع الثورة الجزائرية، وبعد حوالي سنتين من استقلال كل من المغرب وتونس،وبالنظر إلى الظروف العامة التي عُقد فيها المؤتمر يتجلى لنا بوضوح وجود تباين كبير بين الأطراف الثلاثة المجتمعة في طنجة، فرغم حضور الكثير من عوامل ومقومات نجاح المؤتمر ، إلا أن شعارات الوحدة التاريخية والدينية واللغوية والاجتماعية و الجغرافية والمصير المشترك، تَبَين بعد ذلك أنَّها لم تكن إلا خطبا فضفاضة، استعملت لإثارة العواطف والمشاعر بعيدا عن المواقف الجادة التي تعمل على تجسيدها على أرض الواقع.

والحال أن العلاقات السياسية التي كانت سائدة بين الأقطار الثلاثة في هذه الفترة لم تكن مشجعة على إيجاد ارضية تفاهم حول فكرة واحدة، فالعلاقات بين الجزائر مع كل من تونس والمغرب لم تكن حسنة وكانت متذبذبة ووصلت في بعض الأحيان إلى درجة الفتور والجمود، خاصة بعد استقلال البلدين وتداعيات ذلك على العلاقات بين هذين البلدين مع الجزائر من جهة و فرنسا من جهة أُخرى، في ظل استقلال هش رهن مستقبل البلدين وجعلهما وتابعين لفرنسا وغير مستقلين في قراراتهما خاصة علاقاتهما بالثورة الجزائرية التي كانت معطى سياسي جديد مؤثر على البلدين[2]، ونفس الحال كان يميز العلاقات المغربية التونسية ، إذ لم تكن في أحسن الأحوال هي الاخرى، و كان يعتريها تباينا واضحا في هذه الفترة، ويسودها تنافسا كبيرا بين الملك محمد الخامس والرئيس بورقيبة حول زعامة المغرب العربي، فالرئيس التونسي الحبيب بورقيبة كان يرى أن تونس أرقى بلدان شمال إفريقيا، وبالتالي فإنَّها الأجدر بقيادة الفدرالية التي كان ينشدها، في حين كان الملك المغربي محمد بن يوسف (الخامس)يرى أنَّ المغرب غني بموارده الاقتصادية والبشرية، وأنَّ مكانته السياسية والدينية التي ورثها عن الأجداد تجعله الأحق بالزعامة وقيادة المغرب العربي، اما جبهة التحرير الوطني فكانت ترى أنَّها الأحق بقيادة المغرب العربي لأنَّها المنظمة الوحيدة التي لازالت تكافح الاستعمار بجدِّية، وبالتالي فهي المنظمة الحقيقية المعبرة عن طموحات شعوب المغرب العربي، ولعل الخلافات الحادة التي ميزت آخر اجتماع جمع الأطراف الثلاثة تحضيرا لعقد مؤتمر طنجة والمنعقد في 25 أفريل 1958 بالرباط يؤكد التباين الكبير الذي كان يميِّز العلاقات بين الأطراف الثلاثة لاسيما حول برنامج المؤتمر وكذا الأهداف المرجوة منه[3].

ورغم أن الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر جاءت من حزب الاستقلال والحزب الدستوري التونسي إلا أنَّ العلاقة بين هذين الحزبين لم تكن في أحسن الأحوال هي الأخرى فقد كان الدستوريون ينظرون بعين الريب لما أسموه "دور الحكيم

---

(1) ADFC, Boite N° 282

(2) Bekkei Lahbil (Nasser-Eddine), **Une indépendance bâclée Maroc :1950-1961**Maroc, 2006 , pp 280 -286

(3) ADFC , Boite, N°282

المعتدل" الذي كان يقوم به المغرب حيث شنت وسائل الإعلام التونسية حملة سياسية وإعلامية كبيرة ضد سياسة المغرب التي كانت تصفها مرة بسياسة "الصمت والمماطلة المغربية «،وتارة أُخرى بـــ"لعبة الحكمة والاعتدال "، بل وصل الأمر بوسائل الإعلام التونسية إلى حد الاستهزاء وإظهار الملل "من رؤية المغرب الكبير "، الذي تطمح إلى إقامته السلطات المغربية وفي مقدمتها الملك، وتسعى للقيام بدور الحكيم المعتدل المنقذ للمغرب العربي، بل أن انتقاد التوجه العام للسياسية المغربية في هذه الفترة كان من داخل المغرب نفسه، فقد ذهب البعض إلى حد وصف دعوة حزب الاستقلال إلى عقد مؤتمر طنجة بالبراغماتية التي كان ينتهجها هذا الحزب، سواء على المستوى الإقليمي أو المحلي، وأنَّ ذلك كان بدافع الطموح لتكوين كونفدرالية شمال إفريقيا تحت حكومة حزب الاستقلال بقيادة أحمد بلافريج[1].

إن التباين الذي ميز العلاقة بين الأطراف الثلاث لم يكن مرده إلى طبيعة العلاقات التي كانت تميز الأطراف الثلاث فقط، بل كان أيضا نتيجة التباين في ظروف كل طرف من الأطراف الثلاثة، فالاستقلال الذي تحصل عليه المغرب لم يكن الشعب المغربي مطمئنا له،وكان يرى أن مستقبل البلاد لا يزال رهينة بروتوكولات الاستقلال، كل ذلك جعل الشعب المغربي يصاب بنوع من الإحباط، ووصل الأمر ببعض قادة المقاومة المغربية إلى رفض وقف القتال ضد القوات الفرنسية[2]، وقد حاول حزب الاستقلال مسايرة طموحات الشعب المغربي، وذلك من خلال إنشاء قوات جيش تحرير المغرب في الجنوب، حيث أصبح هذا الأخير يقوم ببعض العمليات العسكرية ضد القوات الفرنسية التي كانت لا تزال رابضة في الكثير من المناطق الجنوبية من المغرب، وكان الهدف من الإبقاء على هذه القوات هو الضغط على السلطات الفرنسية بغية تحقيق مطالب في الجنوب والجنوب الشرقي من المغرب، لكن يبدو أن هذا الرهان لم يأت بالثمار المرجوة منه، فقد منيت قوات هذا الجيش بهزيمة من قبل القوات الفرنسية في فيفري 1958 في ما سمي بعملية المكنسة و لم يبق بعدئذ أمام السلطات المغربية إلا الثورة الجزائرية كورقة ضغط ترفعها في وجه السلطات الفرنسية بغية تحقيق بعض المكاسب التي عجزت عن تحقيقها عن طريق القوة العسكرية[3].

وإلى جانب فشل حزب الاستقلال عسكريا في تحقيق بعض المطالب الإقليمية في معركة الصحراء تضيف بعض الدراسات إلى ذلك فشل حزب الاستقلال في أداء مهامه الحكومية وإخفاقاته الوطنية والتي كانت ضربة موجعة تأثر بها الحزب وخاصة علال الفاسي الطامح إلى تحقيق حلم المغرب التاريخي الكبير، الذي يضم إقليم الساورة وتندوف في الصحراء الجزائرية، وموريتانيا الخاضعة لفرنسا، والصحراء الغربية الخاضعة لإسبانيا، الأمر الذي دفع علال الفاسي إلى محاولة تعويض ذلك بالدعوة إلى وحدة المغربي العربي وتزعم هذا المشروع فراح يمهد له بالكتابة على صفحات جرائد

---

[1] عبد الرحيم الورديغي، المصدر السابق، ص 158

[2] Zaki ,M'Barek, **le mouvement de libération marocain et l'indépendance inachevée_1948-1958.** p 149

[3] مقلاتي (عبد الله)،**العلاقات المغاربية الجزائرية إبان الثورة التحريرية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2008 ، ج2، ص291 ومابعدها

حزب الاستقلال وبالخطب على المنابر السياسية[1]، وقد حاول حزب الاستقلال استغلال الظروف الداخلية والخارجية التي كانت تعيشها أقطار المغرب العربي فأراد أن يحقق مكاسب سياسية واجتماعية ليبرهن على أنه الحركة السياسية الوحيدة في المغرب التي يمكن أن تكون محورية في المغرب العربي وعاملا قويا في حل القضية الجزائرية.

كل ذلك جعل حزب الاستقلال يبادر إلى نشر بلاغ في 2مارس 1958، لخص من خلاله أهم دوافع عقد مؤتمر طنجة، حيث جاء في هذا البلاغ أنه "بعد تحليل الحالة في كامل الشمال على إثر حوادث الجنوب المغربي والساقية، و استمرار الحرب في الجزائر أعلنت اللجنة التنفيذية احتجاجا ضد خلق منطقة تدعى منطقة الموت في التراب الجزائري وعلى طول الحدود التونسية الجزائرية"، كما دعا حزب الاستقلال من خلال هذا البيان إلى ضرورة الشروع في دراسة الخطط التي تؤدي تقرير مظاهر التآزر والإتحاد وإنشاء وحدة حقيقية تلبي مطامع شعوب المغرب العربي[2].

يضاف إلى ذلك الظروف الداخلية الصعبة التي كان يمر بها المغرب في هذه الفترة، حيث أظهر القصر الملكي تخوفا كبيرا من تأثير الوضع الداخلي الصعب الذي كان يعيشه الشعب المغربي عقب الاستقلال، وتجنبا لأي طارئ ومن أجل تجاوز ذلك استند القصر الملكي على حزب الاستقلال كورقة يمكن أن تنجيه، خاصة وأن هذا الحزب كان له مكانة وتأثيرا كبيرين في المغرب الأقصى، لذلك راهن القصر الملكي على حزب الاستقلال وعلى زعيمه، بغية احتواء الواقع الصعب الذي كان يمر به المغرب الفتي، ومن جهته فأن حزب الاستقلال قد لعب الدور المطلوب منه، بحيث شرع زعيم الحزب علال الفاسي في الحديث عن المطالب الإقليمية المغربية، سواء الواقعة في الجنوب المغربي (موريتانيا والصحراء الغربية) أو المناطق التي كان يسميها الصحراء الشرقية، ومن جهته فإن القصر الملكي قد تعاطي مع هذه المطالب وما كان يدَّعيه علال الفاسي، وأضحى هذا الأخير يتحدث عن المغرب الكبير أكثر من حديثه عن وحدة المغرب العربي، وعن تحرير أقاليم مغربية في الجنوب والجنوب الشرقي، أكثر من حديثه عن إجلاء القوات الفرنسية عن الأراضي المغربية، وهي إحدى أهم المطالب التي راهن عليها الوفد المغربي على تحقيقها من وراء دعوته لعقد مؤتمر طنجة[3].

كما أنَّ التطورات التي حققتها الثورة الجزائرية أضحت تشكل مصدر قلق أيضا بالنسبة للقصر الملكي وأصبحت تشكل عبئا ثقيلا على السلطات المغربية هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت السلطات المغربية تخشى من امتداد لهيب الثورة الجزائري إلى الأراضي المغربية، وهذا الخوف كان دافعا للسلطات المغربية للبحث عن حل القضية الجزائرية حيث تجلى ذلك من خلال الوساطة التي أبداها كل من الملك محمد الخامس والرئيس الحبيب بورقيبة[4]، وكانت دعوة حزب

---

[1] أنظر جريدة العلم، عدد، 1958/3/7، ص 2

[2] بلقاسم (محمد) **المغرب العربي فكرة وواقعا. 1954-1975** رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر.قسم التاريخ جامعة الجزائر السنة الجامعية 2010/2009 ، ص 215

[3] ADFC, boite N° 282

[4] حسن اللولب (حبيب)،**التونسيون والثورة الجزائرية 1954- 1962**،ج 2، الجزائر 2009، ج 1، ص397

الاستقلال إلى عقد مؤتمر طنجة تصب في هذا الاتجاه أي العمل من أجل إنهاء حالة الحرب في الجزائر، ومحاولة جعل نهايتها وفق التصورات المغربية التونسية.

فالدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة بحسب تصور السلطات المغربية كان مظهر من مظاهر الوساطة لحل القضية الجزائرية، لذلك كان الطرف المغربي ينتظر ردا إيجابيا من السلطات الفرنسية، ويمكن أن نستشف ذلك من خلال تصريح الملك المغربي محمد الخامس في 06 مارس 1958 أي بعد ثلاثة أيام من البلاغ الذي أصدرته اللجنة التنفيذية التابعة لحزب الاستقلال، حيث كان الملك المغربي صريحا في خطابه هذا حينما قال "أن الشيء الذي يفسد العلاقات المغربية الفرنسية هي القضية الجزائرية"، وحسب تصريح الملك فإن الجزائر تهم المغرب" لأنها اختنا وجارتنا ومصيرنا مرتبط بمصيرها، وكل ما يقع فيها يترك صدا عميقا في المغرب "، كما أرجع الملك سبب اهتمام المغرب بالقضية الجزائرية ليس فقط ارتباط القضية المغربية بشمال إفريقيا فحسب، ولكن أيضا حفاظا على العلائق التي تربط المغرب وفرنسا، لذلك دعا إلى ضرورة إيجاد حل عاجل وسلمي وسياسي للقضية الجزائرية وقد أنهى الملك تصريحه هذا بالدعوة إلى العمل من أجل وحدة المغرب العربي، وذلك من خلال إنشاء رابطة بين هذه الأقطار المغاربية[1].

ويظهر جليا من خلال الخطاب الذي أدلى به الملك المغربي أنه كان دعوة لحل تفاوضي وسلمي للقضية الجزائرية ضمن الوساطة التي قام بها مع الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة من قبل والتي كان مآلها الفشل، لذلك فإن الدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة كان محاولة لتعويض ذلك الفشل، وكبديل لمساعي الوساطة التي كان يقوم بها كل من الملك المغربي والرئيس التونسي من قبل[2]، كما كانت محاولة للضغط على السلطات الفرنسية لقبول هذه الوساطة لحل القضية الجزائرية وخاصة بعد التطورات الخطيرة التي عرفتها منطقة المغرب العربي عقب قصف قرية ساقية سيدي يوسف في 8فيفري 1958، والذي اعتبرته السلطات التونسية بأنه ليس انتقاما من الشعب التونسي لاحتضانه الثورة الجزائرية فقط، ولكن أيضا لضرب مساعي الوساطة لحل القضية الجزائرية التي كان يقوم بها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، وقد استغلت السلطات التونسية والمغربية هذه التطورات التي أصبحت تعيشها منطقة المغرب العربي، وبدأت تضغط على فرنسا لإنهاء حالة الاستعمار في البلدين والتي لم تنته بحصولهما على الاستقلال، فكانت الدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة بمثابة توجيه إنذار للسلطات الفرنسية ودفعها للبحث مع كل من المغرب وتونس عن حل للقضية الجزائرية على المستوى الرسمي قبل أن تحول إلى الشعوب وعندئذ تجد فرنسا نفسها أمام مشكل أخطر يصعب عليها بعدئذ حله[3].

ويبدو أن سعي البلدين لحل القضية الجزائرية لم يكن بحثا عن السلام في منطقة المغرب العربي فحسب، بل كان أيضا محاولة مغربية وتونسية لتطويق الثورة الجزائرية، وخلق ما كان يسميه الطرفان "شخصية المغرب العربي المرتبط بفرنسا "، وذلك بإبعاد جبهة التحرير الوطني عن "تأثيرات القاهرة" التي أضحت تشكل قلقا كبيرا ليس فقط بالنسبة للسلطات الفرنسية ولكن أيضا لكل من المغرب وتونس، بحيث كانت السلطات المغربية لها حساسية مفرطة مما كانت تسميه بالمد

---

[1] جريدة العلم، عدد 1958/03/7، ص5

[2] ADFC ,boite , N°319

[3] ADFC, boite, N°282

الثوري الناصري في المغرب العربي[1]،كما كان لبروز تجارب وحدوية في المشرق العربي مثل الوحدة المصرية السورية وكذا تجربة الوحدة الأردنية العراقية تأثيرا كبيرا على تسارع نضج فكرة وحدة المغرب العربي، وتماثلا لتلك التجارب ونظرا لسياسة المد والجزر التي ميزت العلاقات المصرية المغربية في هذه الفترة، والصراع الذي كان محتدما بين الطرفين من أجل احتواء الثورة الجزائرية، لذلك كانت السلطات المغربية تسعى من وراء عقد هذا المؤتمر إلى "طنجة قاهرة ثانية"[2]،بدعوى أن القاهرة أضحت تشكل جاذبية لجبهة التحرير الوطني، ومصدر قلق بالنسبة لدول المغرب العربي وفرنسا في الوقت ذاته، وما أكد حضور هذا الدافع هو غياب كلي خلال أشغال مؤتمر طنجة الحديث عن أي شكل من أشكال المساعد العربية وخاصة المصرية لحركات المقاومة المغاربية، بالرغم الدور الذي لعبته السلطات المصرية في دعم وتأييد حركات المقاومة في شتى المجالات سياسيا وإعلاميا وعسكريا ولاسيما الثورة الجزائرية، وهذا ما يُفسر وجود رغبة في إبعاد المغرب العربي عن التوجه العام للعام العربي، وجعله يسير في فلك المعسكر الغربي[3].

لذلك رأت السلطات المغربية أنه بات من الضروري بعد تدهور علاقاتها مع جبهة التحرير الوطني من اعادة بعث الاتصال مع هذه الأخيرة بهدف إبعادها مما كانت تسميه بالخطر المصري، حيث كان الاعتقاد السائد لدى الجماهير العربية أن الوحدة العربية من الخليج إلى المحيط أداتها الناصرية ومفتاح نجاحها، وهذا كان يخيف المغرب وهذا التخوف يتجلى في تردده في الانضمام إلى جامعة الدول العربية واصفها بالمقصلة بالناصرية التي باتت تهدد الأنظمة الملكية، كل ذلك يبيَّن أن مؤتمر طنجة كان محاولة لتكوين قطب اتحادي منافسا للوحدة في المشرق العربي، والهدف منه هو ابعاد الثورة الجزائرية عن "التأثير المصري العربي القومي الراديكالي"، بحجة تذليل الصعوبات التي تعترض المفاوضات بين جبهة التحرير والسلطات الفرنسية ، فهدف تونس والمغرب من وراء عقد هذا المؤتمر هو تشكيل قطب وحدوي في شمال افريقيا موازٍ للقطب الذي كانت تقوده مصر في المشرق العربي ،أي جعل "طنجة قاهرة ثانية"، وتشكيل جبهة مغاربية موازية للجبهة الناصرية، وعدم ترك الثورة الجزائرية و المغرب العربي فريسة "لتهديد المد الناصري "، وقد تأكد هذا التوجه أثناء أشغال المؤتمر، فقد غاب الحديث عن المساعدات العربية وخاصة المصرية لحركات المقاومة المغاربية وفي مقدمتها الثورة الجزائرية[4].

والحقيقة ان ظروف عقد المؤتمر والعلاقات التي كانت تربط فرنسا بكل من تونس والمغرب بموجب اتفاقيتي استلال البلدين جعلت هدف هاتين الاخيرتين من عقد مؤتمر طنجة ليس فقط إبعاد جبهة التحرير الوطني عن التأثير العربي عامة والمصري خاصة ، بل ان هدفهما كان أيضا دفع منطقة المغرب العربي الى فلك المعسكر الغربي ،فبعد موقف العداء الذي ابدته السلطات الفرنسية ضد عقد المؤتمر ، إلاَّ أنَّ السلطات المغربية سعت لإقناع السلطات الفرنسية بأنَّ المؤتمر لا

---

(1) DDF, T1 ,1958, p 294

(2) DDF,T1,1958 ,p 295.

(3) ADFC,boite N° 282

(4) ADFC, boite, N° 90C

يعد تكتلا عدائيا ضدها ولا يشكل خطرا على مصالحا في المنطقة[1]، ولكسب المغرب دعم فرنسا للمؤتمر طلب منها التعاون لمحاربة لما كان يسميه "بالخطر الناصري الذي أضحى يتخذ من الثورة الجزائري مجالا للسيطرة على المنطقة"، ووصل الامر الى حد تنبيه فرنسا إلى مخاطر أطماع وأهداف مصر في الصحراء؟ مدعيا وجود جواسيس مصريين يعملون على تنفيذ أطماع جمال عبد الناصر الرامية إلى تكوين الدولة الفاطمية، لذلك دعا ممثل خارجية المغرب أحمد بلافريج إلى ضرورة التحرك بسرعة وخلق تكتل وتضامن مغاربي ضد "الدعاية المصرية"[2].

لقد كان الهدف من الدعوة إلى مؤتمر طنجة بالنسبة لكل من حزب الاستقلال والحزب الدستوري هو جعل المؤتمر آلية لبلورة تصور البلدين فيما يتعلق بمنطقة شمال إفريقيا، لذلك كان تركيزهما خلال المؤتمر منصبا على مشروع الوحدة المغاربية والبحث عن سبل الاستقرار في المنطقة وهذا ما ذهب إليه أحمد بلافريج حين قال بأن الهدف من المؤتمر هو البحث عن سبل لتحقيق الاتحاد المغاربي في حين كانت مسألة دعم القضية الجزائرية امرا ثانويا بالنسبة للطرف المغربي، وهذا ما يؤكده محمد حربي الذي ذكر أن الأهداف الحقيقية لكل من تونس والمغرب من وراء عقد مؤتمر طنجة هو إعطاء ضمانات للمعسكر الغربي بأن هذا الاتحاد ليس موقفا معادٍ للغرب وليس توجها نحو المعسكر الاشتراكي، اي إزالة مخاوف فرنسا وكذا المعسكر الغربي من إي توجه معاد يمكن أن يخلقه مؤتمر طنجة في منطقة المغرب العربي، وبأن الثورة الجزائرية لن تذهب في الاتجاه الذي ذهبت إليه الجمهورية العربية المتحدة والتي ارتمت في المعسكر الاشتراكي[3]، وقد أضاف إلى ذلك المغرب الأقصى تخوفا آخر وكان من صنع حزب الاستقلال وزعيمه علال الفاسي، وهو التخوف من التوجه الشيوعي للثورة الجزائرية، وبالتالي فان المؤتمر جاء للحد من المد الشيوعي بالمنطقة، وهذا ما جعل البلدين يسارعان إلى عقد مؤتمر طنجة "لإنقاذ جبهة التحرير الجزائرية "من الوقوع فريسة في تلك المخاوف.

والحال ان طرح فكرة عقد مؤتمر طنجة في هذه الفترة كان بالنسبة لجبهة التحرير الوطني في غاية الأهمية، وجاء تجسيدا لأبعاد الثورة الجزائرية ، خاصة وأنه تزامن و ظرف جد صعب كانت تمر بها الثورة الجزائرية، فاضحي أمر طرح فكرة الاتحاد المغاربي بالنسبة لجبهة التحرير الوطني أكثر من ضرورة، في وقت بقيت هذه الاخيرة متمسكة بخيار مغربة المعركة الشعب الجزائري واعتبارها معركة المغرب العربي ،و أضحى من أهم المبادئ التي راهنت على تجسيدها، فالعمل على كسب تأييد بلدان المغرب العربي وفي مقدمتها الشعوب المغاربية للضغط على فرنسا كانت استراتيجية الجبهة في هذه المرحلة، لذلك كان إحياء مشروع الكفاح المشترك، وتجنيد الجماهير للضغط على أنظمتها التي حادت عن التزاماتها تجاه الثورة الجزائرية ورضخت للسلطات الفرنسية فرصة مناسبة للجبهة[4] ،بحيث طالبت الجبهة من كل من تونس والمغرب الالتزام بتصريحاتهما بدعم الثورة الجزائرية والانتقال بمواقفهما من القول إلى العمل، فمؤتمر طنجة اذا كان امتحانا لمدى صدق تصريحات البلدين بدعم الثورة الجزائرية.

---

(1) ADFC, boite, N° 90C

(2) DDF,T1,1958,pp 272-273

(3) حربي (محمد) **مرجع سابق** ، ص 177.

(4) Frhat Abbasse،Autopsie d'une guerre. L'Aurore, Eds Garnier frères ,Paris 1981، pp208

2. جلسات مؤتمر طنجة وقراراته:

لقد انطلقت أشغال مؤتمر طنجة في 27 أفريل 1958 واستمرت اشغاله مدة أربعة أيام بين الأحزاب الثلاثة، وهي حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي الجديد وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وقد كان المؤتمر ذا أهمية بالغة لكونه كان يمثل أكبر وأهم الحركات السياسية في المغرب العربي،يقودها قادة الأكثر تمثيلا للأحزاب الوطنية في المغرب العربي، وفضلا عن كل ذلك فإن هذه الأحزاب كانت هي الحركات السياسية القوية والحاكمة في الأقطار الثلاثة، الأمر الذي جعل المؤتمر يؤخذ طابعا رسميا شعبيا معا، وقد انعقدت الجلسة الأولى برئاسة علال الفاسي وكان أول من افتتح أشغال المؤتمر أحمد بلافريج الذي حدد في كلمته أهداف المؤتمر المتوخاة من وحدة المغرب العربي، وتلاه عبد الحميد مهري الذي ألقى كلمة بالنيابة عن رئيس الوفد الجزائري فرحات عباس، وتحدث هو الأخر عن أهمية هذا المؤتمر و اعتبره فرصة تاريخية بالنسبة للمغرب العربي ، معتبرا أن وحدة المغرب العربي ضرورة ملحة لاستقلال الجزائر، ثم جاء دور رئيس الوفد التونسي الباهي لأدغم ، الذي اكد هو الاخر عن أهمية المؤتمر واعتبره نقطة تحول في التاريخ المغرب العربي[1]، وانتهت الجلسة الاولى بطرح جدول أشغال المؤتمر والتي جاءت في شكل نقاط منها حرب الجزائر واستقلالها وتضمن هذا البند انعكاسات الحرب على مستوى المغرب العربي، و تدخل المعسكر الغربي ودعمه لفرنسا ، وكذا الوسائل العملية للتَّعجيل باستقلال الجزائر ،وتصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في أقطار المغرب العربي ،انسحاب القوات الأجنبية ، فضلا عن المشاكل الحدودية ،اما النقطة الثانية فتضمنت وحدة المغرب العربي ضرورتها- أشكالها- محتوياتها- المرحلة الانتقالية واخيرا الهيئة الدائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر[2]

وقد استمرت بعد ذلك أعمال المؤتمر في جلسات مغلقة وحاول كل طرف أن يكون الاقوى في المؤتمر ، بحيث تخللت جلسات المؤتمر نقاشات حادة بين مختلف الأعضاء المشاركة، وطفا تباين الرؤى بين الأطراف المجتمعة، خاصة حول مرتكزات المؤتمر وأهدافه، حيث كان الوفدان المغربي والتونسي يركزان على مشروع الوحدة المغاربية والبحث عن سبل الاستقرار والأمن في المنطقة، على أن يكون ذلك بحل القضية الجزائرية وفق تصوريهما، معتبران الهدف من المؤتمر هو الاتحاد المغاربي، في حين جاء حديثه عن القضية الجزائرية أقل أهمية وقد تطور هذا الخلاف بين المؤتمرين بشكل كبير، وكان في بعض الأحيان على أمور هامشية، كالخلاف بين ممثل حزب الاستقلال علال الفاسي وممثل الوفد الجزائري أحمد بومنجل حول ترأس جلسات عمل المؤتمر، لكن حدة الخلاف ازدادت بعد تباين وجهتي نظر الطرفين المغربي والجزائري، فبدى حزب الاستقلال أكثر براغماتية، مفضلا مصالح المغرب دون مراعاة مصالح الأطراف الأخرى، مركزا في تدخلاته على اتحاد المغرب العربي دون اعطاء اهمية بالقضية المحورية للمغرب العربي وهي القضية الجزائرية، واكثر من ذلك فقد عمل ممثل حزب الاستقلال على سلمية المؤتمر وألاَّ يتحول إلى "ميلاد كيان عدائي ضد فرنسا

---

[1] محمد بلقاسم ،مرجع سابق ،ص217

[1] - ADFC ,boit ,N° 282

»،كما كانت تصفه السلطات الفرنسية، مركزا ايضا على الأهداف المستقبلية للمؤتمر خاصة في الجانب ترقية التعاون بين بلدان شمال إفريقيا وفرنسا، معتبرا ان خيار المؤتمر هو خيار السلام والتعاون وليس الحرب والتصادم مع فرنسا[1].

ويبدو ان مواقف الوفد المغرب هذه قد اثارت غضب جبهة التحرير الوطني التي اعتبرت الانشغالات التي طرحها حزب الاستقلال وتركيزه الحديث عن علاقات المؤتمر المستقبلية هو محاولة لتجاوز القضية الأساسية للمؤتمر وهي قضية تصفية الاستعمار في المنطقة ، مما جعل الوفد الجزائري يوجه انتقادا لاذعا الشديد للموقف المغربي ،مبدية تمسكها القوي بمواقفها، وأصرت على فرض تصورها للمؤتمر معتبرة أن تصريحات ممثلي الوفدين المغربي والتونسي لا تعكس أماني وإرادة الشعوب المغاربية بحيث رفض الوفد الجزائري ما وصفه بازدواجية المواقف الذي أظهراه ممثلي البلدين في المؤتمر، واكثر من ذلك طالب الوفد الجزائري من الوفدين المغربي والتونسي ضرورة توضيح الموقف بصراحة تجاه الثورة التي يخوضها الشعب الجزائري، وحول تخوف الطرفين المغربي والتونسي من تأثُر علاقاتهما بفرنسا دعا ممثل الوفد الجزائري الوفدين المغربي والتونسي إلى الاهتمام بمستقبل العلاقات المغاربية أكثر من الاهتمام بمستقبل العلاقات مع فرنسا، وفي نفس الوقت دعا هذه الأخيرة ونصحها بأن تغتنم فرصة ميلاد اتحاد المغرب العربي والتعاون معه لأجل إنقاذ مستقبل علاقاتها مع بلدانه[2].

ورغم شعارات "وحدة اللغة والدين والجغرافية" ومحاولة الأطراف المجتمعة في المؤتمر تجاوز التباين الحاصل بينها ،إلاَّ أنَّ تفضيل البعض المصلحة القطرية على المصلحة العامة جعل هذه الشعارات تتلاشى، وتجلّى ذلك خاصة في محاولة الوفد المغربي إعادة طرح ما كان يسميه بـــ "المغرب التاريخي الكبير"، فرغم أنَّ هذه المسألة حاول الوفد الجزائري تجاوزها من قبل لما أُثيرت من طرف الوفد المغربي في اللقاء الذي جمع الوفدين المغربي والجزائري في 8 أفريل 1958، إلا أن محاولة الطرف المغربي إثارتها من جديد أدى إلى بروز خلاف حاد بين الوفدين المغربي والجزائري[3].

ويبدو أن الوفد الجزائري حاول تجنب إثارة هذه مسألة الحدود، غير أنَّ مؤتمر طنجة بالنسبة للوفد المغربي فرصة لا تعوض يجب استغلالها لطرح ما كان يسميه بالحق التاريخي ، حيث قام المهدي ابن بركة في الكواليس بتوزيع خريطة حزب الاستقلال للمغرب العربي وفيها المغرب التاريخي الكبير(المغرب الأقصى)، الذي تمتد حدوده حسب هذه الخريطة شرقا إلى عين صالح وجنوبا إلى نهر السنغال[4]، وقد دفعت هذه المناورة الوفد الجزائري إلى الاجتماع للتشاور حول الموقف الواجب اتخاذه، وطرح احمد بومنجل ثلاثة خيارات وهي مواصلة المشاركة في المؤتمر، الانسحاب أو تجاهل الموضوع؟ وانتهى الموقف الى تجاهل الموضوع، لكن إثارة المسألة في المداولات من قبل الوفد المغربي من جديد جعل الوفد الجزائري يفصل في الأمر، ورأى أن مسألة الحدود لا يمكن النظر فيها لكن وفضل ان تطرح بعد استقلال الجزائر، و لم يتوقف الموقف عند هذا الحد بل وصل الى حد اتهام الوفد الجزائري للوفد المغربي بالبراغماتية الساعي الى التضحية

---

(1) ADFC, boite N°19

(2)-شريط (عبد الله) الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية،سنة 1958، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، الجزائر ،ج 2، ص205

(3)ADFC, boite N°19

(4) ShaT(Service Historique de L'Armée de Terre) ,boite N° 1h1766

بقضية تحرير المغرب العربي وتضييع الوقت في معارك واهية، ومطالبة وهمية في الأقاليم الصحراوية ، معتبر كل ذلك بأنها اختلاق المصاعب بين البلدين في المستقبل، وقد كان تمسك الوفد الجزائري بموقفه الرافض لمناقشة مسالة الحدود باي شكل من الاشكال أدى إلى تراجع الوفد المغربي عن ذلك، واكتفى فقط بطرح مطلبه الخاص بموريتانيا[1].

وهكذا تمكن الوفد الجزائري من توجيه مسار المؤتمر وفق وجهة نظره، فرغم محاولة الوفدين المغربي والتونسي إقناع الوفد الجزائري بالتخلي عما كان يسميانه بمخاطر "التشدد "، بدعوى أن ذلك لا يخدم القضية الجزائرية، إلاّ أنَّ الوفد الجزائري ظهر بمظهر القوي المقتنع بمواقفه الغير قابلة للمساومة، مصرحا ان الشعب الجزائري هو من مصلحة قضيته وليست فرنسا أو أي طرف آخر، وبذلك تمكن الوفد الجزائري من فرض موقفه في المؤتمر، ورفض صراحة الطرح "المغربي التونسي" المتضمن تكوين فدرالية مغاربية متحدة مع فرنسا، وعبر عن ذلك ممثلي جبهة التحرير الوطني فرحات عباس قائلا لأن تبقى الجزائر محبوسة في السجن على أن تُمنح استقلال وفق التصورات المقدمة من طرف الوفدين التونسي والمغربي[2].

3. موقف السلطات الفرنسية من قرارات مؤتمر طنجة:

انتهى مؤتمر طنجة في اليوم الأخير من شهر أفريل 1958 وخرج بقرارات اعتبرت أرضية لمستقبل المغربي العربي، ورغم التصريحات العديدة لحكومتين المغربية والتونسية لطمأنة فرنسا بأن مؤتمر طنجة لا يمكن ان يشكل أي خطر على مصالحها في المنطقة ، بل هو فرصة لإحلال السلام في شمال إفريقيا ، ودعوة لإقامة علاقات تفاهم بين أقطار المغرب العربي وفرنسا، وذلك من خلال احترام مصالح كل الأطراف، إلاّ أنَّ السلطات الفرنسية رفضت فكرة مؤتمر طنجة منذ البداية، وتأكيدا على ذلك شنت حملة سياسية دعائية ضده، واصفة اياه مؤتمر منحاز للثورة الجزائرية وانه يعه يعكس نشاط هذه الاخيرة المتنامي بالمغرب الأقصى،وقد ازدادت مخاوف فرنسا من مؤتمر طنجة بعد التطورات التي شهدتها المنطقة المغاربية عامة والثورة الجزائرية خاصة ،مما ارعب فرنسا من تنامي شعور العداوة ضدها في المنطقة، وان المؤتمر هو بمثابة إعلان حرب شاملة ضد فرنسا ، ويبدو ان قناعتها هذه هي التي جعلتها تشن حرب إعلامية ضده مهددة البلدين مما قد ينجر عن موقفهما هذا[3].

لقد أبدت السلطات الفرنسية قلقها وانزعاجها من القرارات التي خرج بها المؤتمر، وخاصة القرار الدَّاعي إلى تأسيس حكومة جزائرية، فرغم ربط هذا القرار بضرورة استشارة كل من المغرب وتونس، ورغم سعي البلدين لتعطيل تجسيد هذا القرار على ارض الواقع ، إلاّ أنَّ ذلك لم يخفف من مخاوف السلطات الفرنسية التي اعتبرت مؤتمر طنجة خيارا مأسويا للعلاقات الفرنسية وشمال إفريقيا معتبرة قراراته بمثابة مؤشر حقيقي للقطيعة بين فرنسا ومنطقة المغرب العربي، كل ذلك جعل فرنسا تحذر كلا من المغرب وتونس من مخاطر تداعيات قرارات مؤتمر طنجة على مستقبل

(1) DDF,T1,1958,p 573
(2) DDF,T1,1958,p 573
(3) ADFC,boite, N°282

الأوضاع في المنطقة، مهددة بأنها لن تقف صامتة أمام هذه التطورات، وتخفيفا لهذه المخاوف وردا على الضغط الكبير الذي مارسته فرنسا على المغرب وتونس حاول هذان الاخيران إقناع فرنسا بأن المؤتمر لا يشكل أي تهديد ضد الوجود الفرنسي في المنطقة، بل هو استجابة للواقع المغاربي ومتطلبات شعوبه، وفضلا عن ذلك فهو تجنيب المنطقة من حرب شاملة بفعل الحرب الدائرة في الجزائر ، وأنه من واجب فرنسا العمل على جنب حدوث ذلك، وذلك بالاعتراف بمطالب الشعب الجزائري باستعادة حريته، معتبرين استقلال الجزائر هو تطور طبيعي للأوضاع في المنطقة، وأن سياسة الحرب التي تتبعها فرنسا في الجزائر ليست المخرج السليم للقضية الجزائرية [1].

لكن كل مساعي البلدين للتخفيف من مخاوف فرنسا من قررات مؤتمر طنجة وعلى أنه ليس موقف معاد لفرنسا، بل هو محاولة البلدين لإنهاء حالة الحرب في الجزائر، إلاَّ أنَّ فرنسا اعتبرت البيان الختامي لمؤتمر طنجة بمثابة "بيان حرب" ضدها، وتأكيدا على التوجه العدائي ضد فرنسا الذي تقوده جبهة التحرير ، وان هذه الأخيرة لم تأت المؤتمر للبحث عن فرص السلام بل جاءت لإضفاء طابع الحرب والعدائية على المؤتمر ضد فرنسا ، مستشهدة بتصريح فرحات عباس في المؤتمر الذي رفض من خلاله سياسة فرنسا الإصلاحية في الجزائر حتى ولو تم تعويض روبير لاكوست بفرنسوا مورياك، وحول تداعيات قرارات مؤتمر طنجة على مستقبل العلاقات الفرنسية المغربية اعتبرت فرنسا بان ذلك سيؤدي إلى إحداث القطيعة بين البلدين ، ويبدو أن هذه التهديدات قد اثرت على الحكومة المغربية التي صرحت بأنَّ المغرب لا يريد أن يتسبب في القطيعة مع فرنسا بسبب مؤتمر طنجة مؤكدة على تمسكها بعلاقات التعاون معها [2].

ومن جهة أخرى خاضت وسائل الإعلام الفرنسي هي الأخرى حملة إعلامية عدائية كبيرة ضد مؤتمر طنجة وقراراته واعتبرته ضربة موجعة ضد فرنسا في المنطقة ووصل الأمر إلى حد اتهام السلطات الفرنسية بالعجز عن حل مشاكل شمال إفريقيا، كما اتهمت وسائل الإعلام الفرنسية "المغرب وتونس بالتورط في حرب الجزائر"، وأظهرت تخوفا كبيرا من قرارات طنجة الداعية إلى دعم الثورة الجزائرية وخاصة القرار الداعي إلى تأسيس حكومة جزائرية، فالمؤتمر حسب جريدة لوموند كان "يشكل ميلاد وحدة سياسية عدائية ضد الوجود الفرنسي في المنطقة"، واعتبرت قراراته منطلقا لتكوين مؤسسات سياسية وثقافية واقتصادية تقوم بتمثيل اثنين وثلاثين مليون من المسلمين[3].

كل ذلك جعل السلطات الفرنسية تأخذ الأُمور بجدية، وعملت كل ما في وسعها بعد ذلك لإفشال قرارات المؤتمر، خاصة بعد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم، حيث قام هذا الأخير بالضغط على السلطات المغربية لدفعها إلى التخلي عن قرارات مؤتمر طنجة وقد أثمرت سياسة ديغول بتراجع المغرب عن قرارات المؤتمر وأضحي يجهر تخوفاته من رد فعل السلطات الفرنسية، بحيث أصبحت السلطات المغربية جد قلقة مما كانت تسميه بتزايد نشاط الثورة الجزائرية

---

(1) DDF,T1 , 1958,p 377

(2) ADFC, boit N°19

(3) le monde, N° 5/5/1958

بالمغرب[1]، وبذلك بدا وكأن السلطات المغربية وجدت نفسها في مأزق في كيفية التوفيق بين قرارات مؤتمر طنجة و تداعياتها على مستقبل العلاقات المغربية الفرنسية.

4. مؤتمر طنجة ومكاسب الثورة الجزائرية:

بغض النظر عن الأهداف المتباينة بين الوفود الثلاثة المؤْتمِرة، فإن جبهة التحرير الوطني قد تمكنت من تحقيق بعض المكاسب للثورة الجزائرية في هذا المؤتمر، وكانت أُولى هذه المكاسب إعلامية، بحيث كان للمؤتمر صداً إعلاميا كبيرا وذلك من خلال العدد الكبير لوسائل الإعلام الدولية الحاضرة في المؤتمر والتي وصلت الى حوالي مائتين وخمسين إعلاميا من مختلف الوسائل الإعلامية الدولية فتحول المؤتمر من مؤتمر محلي إقليمي الى مؤتمر عالميا تتداول اخباره واخبار الثورة الجزائرية مختلف وسائل الاعلام الدولية، وأصبحت الكثير من هذه الوسائل تتحدث عن "مخاطر تثوير المغرب العربي" إن لم يتم احتواء الموقف في المنطقة، الأمر الذي دفع بعض الدول الغربية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا الى حث السلطات الفرنسية على ضرورة إيجاد حل للقضية الجزائري مخافة من تنامي المد الاشتراكي في المنطقة [2].

وفضلا عن ذلك ورغم أن مؤتمر طنجة كان مبادرة من طرف هيئات سياسية شعبية، لكن قوة هذه الحركات و وزنها السياسي والاجتماعي جعل المؤتمر يتحول الى مؤتمر دول شعبيا ورسميا ، واضحت قراراته رسمية ملزمة للحكومات كما هي ملزمة لشعوبها، وقد منح المؤتمر الجبهة مكانة سياسية كبيرة ،ليس فقط باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الجزائري فقط بل كونها أضحت قوة سياسية معترف بها على المستوى المغاربي والدولي، فكان بذلك المؤتمر فرصة كبيرة لكي تؤكد على انها الممثل الوحيد للشعب الجزائري دون غيرها من الحركات السياسية الجزائرية الأخرى فرغم محاولات التشويش واحتجاج الحركة المصالية حول شرعية وتمثيل جبهة التحرير للشعب الجزائري ومعارضتها المؤتمر، واعتبار قراراته غير شرعية ولا يمكن أن تحدد مصير مستقبل الجزائر ،والاهم في كل ذلك ان الجبهة تمكنت من فرض شرط حضورها المؤتمر أن يكون مساويا لممثلي المغرب وتونس وليست مجرد حركة ثورية ، فكان ذلك انتصارا سياسيا آخر حققته دبلوماسية جبهة التحرير الوطني على المستوى الخارجي ، كل ذلك جعل السلطات الفرنسية تأخذ قرارات المؤتمر مأخذ الجد، معتبرة قراراته قرارات رسمية ملزمة للحكومتين المغربية والتونسية على تنفيذها [3]، ونضيف في هذا الجانب ان جبهة التحرير تمكنت من فرض "الطابع الحربي" لمؤتمر طنجة، ودفعت كلا الطرفين المغربي والتونسي إلى إبداء مواقف صريحة تجاه الثورة الجزائرية، وفرضت الجبهة بذلك نفسها كحركة سياسية فاعلة في المغرب العربي ، وتمكنت من تجاوز طموحات النظامين في كل من المغرب وتونس الذين لم يكونا ينتظران أن يخرج المؤتمر بالقرارات التي انتهى إليها، فهدف المغرب وتونس كان يتوقف في السماح لعقد المؤتمر ومباركته دون أن يخرج عن الإطار المحدد له من قبلهما ،

---

[1] ADFC , boite, N° 282)

[2] ADFC, boite N° 19

[3] ADFC, boite N° 282

وهو جعل المؤتمر فرصة لتفعيل مساعي وساطة البلدين في حل القضية الجزائرية وإعطائها الشرعية الشعبية بعد الشرعية الرسمية، وأن يكون المؤتمر مؤتمر سلام لا المؤتمر حرب[1].

أما جبهة التحرير الوطني فكانت ترى أن إنهاء حالة الحرب في الجزائر لا يمكن أن يكون إلاَّ من خلال زيادة الدعم للثورة الجزائرية من قبل المغرب وتونس وأفضل السبل لإنهائها وأقصرها تتمثل حسب تصور الجبهة في مضاعفة مساعدات البلدين للشعب الجزائري في كفاحه والتضامن المطلق معه، معتبرة ان الفترة الراهنة هي المحك الوحيد الذي يبرز مدى مصداقية الشعارات الداعية لوحدة المغرب العربي و مدى صدق النوايا لتجسيد هذا المطلب، وكان القرار الداعي إلى مواصلة الحرب في الجزائر وحق الشعب الجزائري في الاستقلال تأكيدا على نجاح الجبهة في فرض رايها على المؤتمر وتمكنت بذلك من تحويل المؤتمر من "مؤتمر سلام" إلى "مؤتمر حرب" ،و كان تمسك الجبهة بمواقفها من إفشال مشروع الوفدين المغربي والتونسي الهادف إلى جعل مؤتمر طنجة مبادرة سلام، ونجاحها في هذا المؤتمر راجع براينا الى ان الجبهة كانت واضحة في طرح موقفها دون لبس ولا غموض، رافضة ازدواجية مواقف المغرب وتونس التي وصفتها بالمواقف "الغامضة الملتوية"، والتي تعمل على إطالة عملية تحرير الجزائر، معتبرة أن اتحاد المغرب العربي نجاحه لا يؤسس على إقامة علاقات مع فرنسا ودعم الثورة الجزائرية في نفس الوقت ، "إذ ليس بالإمكان تأييد الثورة الجزائرية من ناحية والتفاوض مع فرنسا من ناحية أخرى "[2].

والحال فإن الجبهة بفرض طبيعة الحرب على المؤتمر كانت قد وضعت حدا لعرض الوساطة المغربي التونسي والذي كانا يعتبرانه خيارا سياسيا مهما لحل القضية الجزائرية، فكان المؤتمر بمثابة الامضاء على وفاة عرض الوساطة هذا والذي اعتبرته الجبهة مسعا قد تجاوزه الزمن و لم تعد صالحا لإحلال حالة السلام في المغرب العربي ،وقد كان لقرار مواصلة الحرب حتى استقلال الجزائر أهمية كبيرة بالنسبة للجبهة جعل فرنسا تتخوف من تداعيات قرارات المؤتمر على تطور مواقف المغرب العربي تجاه الثورة الجزائرية، واعتبرت قراراته بمثابة سلاسل كبلت الجبهة بها مواقف البلدين ، إذ بعد أن كان الحديث عن التفاوض كفرصة للسلام في المنطقة من قبل، تحول الحديث بعد مؤتمر طنجة الى الدعوة الى الاستقلال التام للجزائر، كل ذلك جعل السلطات الفرنسية تعتبر البيان الختامي لمؤتمر طنجة بمثابة ميلاد تكتل عدائي جديد ضد فرنسا في المنطقة، وأن ذلك جاء نتيجة قوة جبهة التحرير التي مكنتها من فرض موقفها على المؤتمر[3].

وإلى جانب هذه المكاسب فإن دعوة المؤتمر إلى تأسيس حكومة جزائرية كان من بين أهم المكاسب وانتصارا كبيرا للقضية الجزائرية، اذ لم يكن تحقيق هذا المطلب سهل المنال نظرا لأهميته وتداعياته على العلاقات الفرنسية المغربية التونسية بعد ذلك، فالدعوة إلى تكوين فدرالية شمال إفريقيا كان محاولة لاستدراج الجبهة إلى طاولة المفاوضات مع فرنسا، في حين كانت الدعوة إلى تأسيس حكومة جزائرية تعني هو تمكين الجبهة من الخروج من الطوق الذي كان الطرفان المغربي والتونسي يسعيان لإيقاعها فيه وذلك بربط قرار تأسيس الحكومة الجزائرية بضرورة العودة إلى المغرب

(1) DDF,T1, 1958, p 178
(2) idem , 1958,p 171
(3) DDF,T1,1958,T1, p 587

وتونس لاستشارتهما،كما تتجلى أهمية هذا المكسب أيضا في تداعياته على مستقبل العلاقات الفرنسية المغربية ، إذ يبدو أن تونس والمغرب قد رضختا للضغوطات الفرنسية وإلى تهديداتها فسعا الى تأجيل البث في مسالة تأسيس حكومة جزائرية، كما وضع مؤتمر طنجة الدول الغربية أمام أمر الواقع، و لم تعد حرب الجزائر معركة بين شعب مستَعمَر ودولة مستعمِرة ، وبذلك اصبح العالم الغربي وخاصة دول الحلف الأطلسي في قفص الاتهام، واعتبر الدول التي تقدم المساعدات لفرنسا في حربها بالجزائر بمثابة إعلان حرب على الشعب الجزائري، فالمؤتمر بقدر ما كان إعلان حرب مغاربية على فرنسا في المنطقة كان أيضا إنذار موسع ضد مصالح المعسكر الغربي في المنطقة إن لم يتخل عن دعمه للحرب التي تخضوها فرنسا في الجزائر ،كل ذلك جعل الولايات المتحدة الأمريكية تبدي تخوفها من بروز تجمع إسلامي مغاربي في المنطقة يهدد مصالح الدول الغربية، فعدم كبح جماح السياسة الفرنسية في الجزائر كان يعني بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية منح فرصة للمعسكر الاشتراكي التوغل بقوة في الشمال الإفريقي، لذلك نصحت فرنسا بضرورة الإسراع لحل المشكل الجزائري قبل فوات الأوان[1].

بالنظر إلى القرارات النهائية التي انتهى إليها المؤتمرون يمكن القول بأن جبهة التحرير الوطني تمكنت من فرض تصورها لفكرة وحدة المغرب العربي وآليات تحقيق ذلك، وأفشلت تصوري الوفدين المغربي والتونسي، فالدعوة إلى استمرار الحرب حتى استقلال الجزائر والمطالبة بتأسيس حكومة جزائرية، وإدانة كل إشكال الدعم الغربي للسياسة الفرنسية بالجزائر، كل ذلك كانت مكاسب مهمة بالنسبة للثورة الجزائرية، وتمكنت جبهة التحرير التي كانت دعيت في آخر الأمر لحضور المؤتمر إلى طرف أساسي ومهم فيه، الأمر الذي جعل السلطات الفرنسية تبدي مخاوفها مما قد ينجر عن هذا المؤتمر، واتهمت ممثلي تونس والمغرب بالضعف أمام موقف جبهة التحرير، التي تمكنت حسب التقارير الفرنسية من تحويل مؤتمر طنجة إلى إعلان حرب ضد فرنسا في المغرب العربي

5. قرارات مؤتمر طنجة ومأزق الموقف المغربي :

رغم أن مؤتمر طنجة عقد بالمغرب الأقصى وكان حزب الاستقلال أول من دع إليه ورغم الآمال التي عُلِّقت على هذا المؤتمر، إلاَّ أنَّ الطرف المغربي لم يحقق طموحاته من هذا المؤتمر، فقد تحول مؤتمر طنجة من "مؤتمر للسلام "وفق ما تمناه المغرب إلى "مؤتمر حرب" بفعل قوة الطرف الجزائري في فرض طرحه على المؤتمر، كما فشل المغرب في تحقيق مصالحه الضيقة المتمثلة في جانب الحدود او ما يعرف بأحلام خريطة "المغرب التاريخي الكبير" التي حملها الوفد المغربي الى جلسات المؤتمر ، فتحول مؤتمر طنجة من حلم وردي إلى كابوس مؤرق للمغرب ، وانتهى المؤتمر بقرارات في مجملها شكلت مؤرقا حقيقيا امام السلطات المغربية .

لقد كانت أُولى هذه التحديات هي تطورات القضية الجزائرية ، فالمغرب الأقصى وتونس راهنا على جعل مؤتمر طنجة آلية لإنهاء الحرب الدائرة في الجزائر، من خلال بعث الوساطة المغربية التونسية المعطلة منذ قرصنة فرنسا الطائرة

[1] DDF, T1, 1958, p 177

التي كانت تقل بعض قادة الثورة الجزائرية في 22اكتوبر 1956، وثم مجزرة ساقية سيدي يوسف في 08 فيفري 1958، لكن فشل هذا الرهان وتعطل بموجب قرارات مؤتمر طنجة، وتمكن الطرف الجزائري من فرض رؤيته لحل القضية الجزائرية، و طلب من المغرب وتونس بدعم كفاح الشعب الجزائري بدلا من تضييع الوقت في سلام الوهم ، معتبرا ازدواجية موقف المغرب الأقصى تجاه القضية الجزائرية سخرية، فالموقف حسب الطرف الجزائري يفرض على المغرب تجاوز موقف الحياد ويتجاوز ايضا ازدواجية المواقف وغموضها التي تبناها المغرب تجاه الثورة الجزائرية، وان الموقف الحقيقي المطلوب اتخاذه من طرف المغرب هو دعم الثورة الجزائرية واعتبار ذلك واجبا وطنيا، فالتزام المغرب بدعم الثورة الجزائرية لا يرتبط فقط بموجب قرارات طنجة، بل هو أيضا تكفيرا عن أخطاء الماضي التي ارتكبها لعدم التزامه بتعهداته خوض المعركة المشتركة لتحرير شمال إفريقيا، الامر الذي جعل الطرف المغربي يجد نفسه مأزق في كيفية التعاطي مع مؤتمر طنجة الذي "ورطها في حرب الجزائر"[1].

والحقيقة فإن مؤتمر طنجة كان فرصة أخرى وامتحان إضافي للتأكد من مدى جدية المواقف ومدى صدق شعارات وحدة التضامن التي كانت ترفعها كل من تونس والمغرب ، كما كان أيضا محكا حقيقيا لمعرفة مدى التزام الأطراف المجتمعة بالقرارات التي توصلوا إليها ، فبروز فكرة المؤتمر المبنية على الأسس التاريخية والاجتماعية و الاقتصادية واللغوية والدينية وكذا الجغرافية لم تكن كافية ،واتضحت بأنها كانت مجرد شعارات لم تترجم على ارض الواقع، فقد تغلبت الاختلافات السياسية والإيديولوجية بين الأطراف المشاركة في المؤتمر على الجوانب الأخرى، بحيث تباينت مواقف الأطراف الثلاثة خاصة بين الجبهة من جهة وبين الحزب الدستوري والاستقلال من جهة أخرى، فإذا كان هدف الجبهة هو البحث عن دعم أكبر للثورة الجزائرية في مواجهة الاستعمار الفرنسي، و تمكنت الجبهة من فرض وجهة نظرها، فجاء أول قرار في المؤتمر هو دعم الثورة الجزائرية، فان الوفدين المغربي والتونسي كان يريدان جعل المؤتمر وسيلة للسلام في المنطقة، وذلك من خلال التخلص من حالة الحرب في الجزائر وأنْ يكون ذلك بمنح الجزائر استقلال شكليا وفق ما حدث في تونس والمغرب، ومن أجل ذلك حاولت كل من تونس والمغرب الضغط على الحكومة الفرنسية من خلال هذا المؤتمر لقبول الوساطة التي عرضها البلدان من قبل لحل القضية الجزائرية، لذلك نظروا إلى قرار دعم الثورة الجزائرية الوارد في المؤتمر بأنه كان مصدر عداوة ضد فرنسا، إذ لم تتصور سلطتا البلدين (تونس والمغرب) أن يؤدي المؤتمر إلى درجة قطع علاقاتهما مع فرنسا، أو يتحول المؤتمر إلى حلف معاد لفرنسا، ، وتجنبا من الوقوع في كل هذه المخاوف حاولت السلطتان المغربية والتونسية الضغط على فرنسا لقبول وساطة البلدين لحل القضية الجزائرية ، وتمسكا بالحفاظ على علاقات حسنة معها[2].

كما كان للاختلافات السياسية بين الأطراف المشاركة في المؤتمر عاملا آخر جعل السلطات المغربية تبحث عن علل للتملص من بعض قرارات المؤتمر، فقد برز بشكل كبير الاختلاف بين المؤتمرين حول طبيعة وأسس العلاقات والتعامل

---

(1) ADFC, boite N° 282

(48) ADFC, boite N° 282

مع فرنسا، إذ بينما كانت هذه الأخيرة بالنسبة لجبهة التحرير عدوا في حالة حرب معها، كان الطرفان الآخران (المغرب وتونس) يسعيان لإقامة علاقة صداقة مع فرنسا ،وجعل مؤتمر طنجة آلية لإحلال السلام في منطقة المغرب العربي ، وعلى النقيض منذ ذلك كان المؤتمر بالنسبة لجبهة التحرير فرصة مهمة أيضا ولكن للوحدة من أجل دعم كفاح الشعب الجزائري واستمرار الكفاح ضد كل مظاهر ومخلفات الاستعمار في المنطقة، وهذا الاختلاف الذي طغى على المؤتمر جعل السلطات المغربية تقع في مأزق في كيفية التعاطي مع بعض قرارات المؤتمر والتوفيق بين حالة الحرب التي ميزت المؤتمر وضياع فرصة السلام التي كانت اهم أهداف المغرب لعقد المؤتمر الذي فضل سياسة مسك العصا من الوسط في تعاطيه مع القضية الجزائرية بصفة عامة وقرارات مؤتمر طنجة بصفة خاصة ، رافعا الشعار الذي ناد به الملك المغربي من قبل وهو "أُخوةٌ مع الشعب الجزائري وصداقةٌ مع فرنسا"[1].

وقد برز هذا التبيان بشكل كبير بين جبهة التحرير الوطني من جهة وكل من حزب الاستقلال المغربي والحزب الدستوري التونسي، إذ كان لسيطرة التيار الليبرالي على حزب الاستقلال المغربي أن جعله يكون متحفظا تجاه التوجهات الوحدوية العربية ، ونفس الشيء بالنسبة للحزب الدستوري ،حيث أظهر الحزبان عداء كبيرا ضد "التأثير القاهري" أو ما كان يسمى بالمد الثوري الناصري في البلاد العربية، الأمر الذي جعل كل من المغرب وتونس يبذلان كل الجهود من أجل جعل مؤتمر طنجة تكتلا مغاربيا مواز للتكتلات العربية الأخرى ، أي محاولة محاصرة الثورة الجزائرية وسلخها من العربي الذي كان يعبر عنه دعاية بـــ" التأثير المصري" ، وهذا ما يفسر تجنب الحديث في مؤتمر طنجة عن الدعم العربي وخاصة المصري لقضايا الكفاح والتحرر في المغرب العربي رغم ما لهذا الجانب من دور مهم في دعم قضايا المغرب العربي ، وهذه الحساسية المفرطة التي أبداها الطرف المغربي في المؤتمر تجاه مصر لخلقت نوع من التشنج في تعاطي الأطراف المؤتمرة مع قرارات المؤتمر [2].

والحقيقة أن المؤتمر فشل في تجاوز أهم العقبات التي واجهت العمل الوحدوي، فعلى المستوى الإيديولوجي كانت الأمور مختلفة ومتباينة بين المؤتمرين بسبب تطور الثورة الجزائرية، فقد كانت جبهة التحرير واضحة في مفهومها للوحدة المغاربية التي تنشدها، إذ كانت ترى أن مسألة وحدة المغرب العربي يجب أن تقف على متطلبات الواقع الراهن، ولا يمكن أن تكون نتيجة مرسوم أو قرار ارتجالي، وأن المغرب العربي لا يصبح كيانا واقعا بمجرد أن يحضّر على أوراق ملفات أعدت لحضور لقاء أو مؤتمر، ولا يمكن أن يبنى بسحر كلام عسلي بين وجهات نظر الأطراف المشاركة فيه، بل هو الكفاح ضد الاستعمار الذي لا يزال جاثما على قلب المغرب العربي، وأن التضحية من أجل المغرب العربي تعني قبل كل شيء وفي المقدمة دعم هذا الكفاح بما يحتاجه والسير إلى نقطة الانتصار، ودون هذا فانه بالنسبة لجبهة التحرير لم

[1] SHAT, boite N°1h1586/d5

[2] ADFC , boite , N° 282

يعد هناك مجال للعمل الوحدوي"، معتبرة الوحدة المغاربية بالشكل الذي طرحه الطرفان المغربي والتونسي هي مجرد أسطورة مادامت لم تترجم إلى مواقف عملية على ارض الواقع[1].

والحال أن السلطات المغربية وجدت نفسها أمام الأمر الواقع، فخضعت لضغط السلطات الفرنسية، وبدأ الطرف المغربي بالتنصل مما جاء في مؤتمر طنجة، وأصبح رئيس مجلس الوزراء المغربي ينتقد "سياسة التوازن التي كان المغرب يسلكها قبل المؤتمر"، و لم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل أصبح القصر الملكي يبدي مواقف صريحة تدعو إلى التخلي عن قرارات المؤتمر، حيث صرح الملك المغربي محمد الخامس لسفير الفرنسي بالرباط في 8ماي 1958 بأنه بات قلقا مما آل إليه مؤتمر طنجة، وأنه أصبح لا يطيق احتمال "النتائج الوخيمة" التي أفضى إليه المؤتمر، وسعيا منه للخروج من هذا المأزق دعا السلطات الفرنسية إلى القيام بمبادرة جريئة لتجنب مالا يمكن إصلاحه، وكان الأمير الحسن قد دعا هو الأخر إلى لقاء بين المغرب وتونس وفرنسا متجاوزا بذلك أهم طرف معني بالقضية وهو جبهة التحرير الوطني ، ويبدو أن هذا التراجع في الموقف المغربي تجاه المؤتمر كان بالتنسيق ويساير مواقف الطرف التونسي الذي عبر عنه الرئيس بورقيبة بأنه يفضل "علاقة التعاون مع فرنسا على الحرب"، مستبعدا أن تؤثر قرارات مؤتمر طنجة على العلاقات مع فرنسا[2].

والشيء الذي يبرز عدم تحمل المغرب لقرارات مؤتمر طنجة هو تداعيات هذه الأخيرة على الوضع الداخلي للمغرب الأقصى، فقد عرف حزب الاستقلال نتيجة ذلك أزمة داخلية حادة كادت أن تعصف به، وانقسم بين مؤيد لقرارات مؤتمر طنجة ورافض له ، وبما ان حزب الاستقلال كان الحزب الحاكم في المغرب فقد كان للازمة الداخلية التي عرفها انعكاسات على مواقف السلطات المغربية في كيفية تعاطيها مع قرارات المؤتمر ،وهي مرحلة صعبة يبيّن لنا المأزق الكبير الذي أصبح يعيشه المغرب الأقصى عقب مؤتمر طنجة، فقد ظهرت صراعات داخلية بين عناصر حزب الاستقلال خاصة بين المهدي بن بركة وعلال الفاسي، واتهم هذا الأخير حكومة إبراهيم عبد الله بالتواطؤ[3]،كما أصبحت الثورة الجزائرية في نظر بعض عناصر الحزب مصدر خطر، واتهموا الجبهة بأنها المتسبب في بعض المشاكل التي عرفها حزب الاستقلال والمغرب الأقصى خاصة في هذه الفترة.ومن أجل التخلص من قرارات مؤتمر طنجة حاولت السلطات المغربية بعد ذلك التزام موقف "المحايد" تجاه الثورة الجزائرية، وتجنب التورط في الحرب ضد فرنسا، خاصة بعد أن اتهمت فرنسا السلطات المغربية بتورطها ودعم الثورة الجزائرية، وفشلها في تعطيل أحد أهم قرارات مؤتمر طنجة وهو تأسيس حكومة جزائرية، وقد اعتبرت السلطات الفرنسية ما كانت تسميه بعجز السلطات المغربية عن الحد من تنامي قوة جبهة التحرير الوطني، بأنه دليل على صدق قولها بأن المؤتمر هو بمثابة إعلان حرب شاملة ضد فرنسا في منطقة المغرب العربي، وأنه دليل قاطع على أن المغرب الأقصى أصبح شريكا في هذه الحرب المعلنة ضد فرنسا في المنطقة[4].

---

(1) SHAT , boite N° ,1h1128/d1

(2) ibid, T1, 1958, p590

(3)علال الفاسي ، **نهج الاستقلالية**، مطبعة الرسالة .ط2 الرباط 1999 ، ص 148

(4)DDF,T1, 1958, p 589

وأملا في تجاوز الحرج الكبير الذي وقعت فيه السلطات المغربية راهنت هذه الأخيرة على كسب الوقت، بقصد تعطيل تفعيل قرارات المؤتمر من جهة ، وفي نفس الوقت سعت لتحسين علاقاتها مع فرنسا من جهة أخرى، وطلبت من هذه الأخيرة القيام بمبادرة يمكن أن تحول دون تدهور الأوضاع في المغرب العربي والتي أضحت تهدد ليس فقط المصالح الفرنسية بالمنطقة بل أيضا البيت الداخلي للمغرب، ويتجلى لنا ذلك في تحول لهجة الخطاب المغربي تجاه الثورة الجزائرية، بحيث أصبحت السلطات المغربية تتحدث على أنه لم يعد هناك مشاكل خاصة بين فرنسا والمغرب، وحتى مسالة الجلاء الفرنسي عن الأراضي المغربية التي كانت من مطالب مؤتمر طنجة لم تعد بنفس حدة الطرح التي كانت من قبل، وبحسب الملك المغربي محمد الخامس فإنه يمكن تجاوز مسألة الجلاء دون تأثير القضية الجزائرية على ذلك، ولم يتوقف تراجع السلطات المغربية في مواقفها تجاه الثور الجزائرية عند هذا الحد، بل أصبح البعض في دوائر السلطات المغربية يرى أن الثورة الجزائرية تجاوزت المدى، وأنّه بات من الضروري الحفاظ على علاقة التعاون مع فرنسا تعاونا مستمرا معتبرا مؤتمر طنجة تجربة أعاقت التقدم في هذا الجانب ،وفضلا عن كل ذلك فإننا وجدنا حزب الاستقلال نفسه أصبح يتهم جبهة التحرير على أنها السبب في تقسيم حزب الاستقلال وخلق أزمة داخلية بتأثيرها على بعض عناصر الحزب [1].

وإذا تمكنت جبهة التحرير الوطني من فرض مواقفها في المؤتمر ،فإن هذا لا يعني أن الطرفين الآخرين كانا راضيين على ما توصل إليه المؤتمر، فرغم محاولات البعض التخفيف من حدة الخلاف الواقع بين المؤتمرين بالدعوة إلى ترك الباب مفتوحا للمصالحة والمشاورة، إلا أن تداعيات قرارات المؤتمر بعد ذلك أظهرت أن مؤتمر طنجة لم يكن سوى تجربة من تجارب الوحدة المغاربية السابقة التي كان مآلها الفشل، بل أن عمر هذه التجربة كان أقصر من التجارب السابقة، إذ لم يمض عليه إلا أقل من شهر- وهي المدة التي استغرقها المؤتمرون في التحضير للمؤتمر - حتى أُعلن عن إقبار قرارات المؤتمر ، إذ كان من المفروض أن يعقد اجتماع بين قادة المؤتمر على الأقل في شهر جوان من نفس العام، إلا أن ذلك لم يتم و عوض بلقاء رسمي بين الحكومتين المغربية والتونسية وكان ذلك خلال نهاية شهر جوان بالمهدية بتونس[2].

خاتمة:

يتبين لنا من خلال هذه الدراسة ان مؤتمر طنجة كإحدى التجارب التاريخية لوحدة المغرب العربي ،والتي جاءت في ظروف استثنائية وهي مرحلة الكفاح المسلح من اجل تحرير المنطقة من الاستعمار و استرجاع السيادة الوطنية ،وكما يبدو فان هذه التجربة التي كانت نتيجة تطور مسار طويل لفكرة الوحدة وبذلك فان هذه التجربة تمثل مرحلة النضج لمشروع الوحدة ،وبغض النظر عن كل ما أحاط بالمؤتمر فانه كان بإمكان الحركات السياسية المغاربية هذه المرة أن تحقق ما فشلت تحقيقه من قبل، لكن كما كان الفشل عسكريا في تحقيق توحيد المقاومة العسكرية بعد إفشال جيش تحرير

---

[1] ibid,boit , N° 282

[2] محمد بلقاسم ، مرجع سابق ، ص-ص ، 212-225

المغربي كان مصير مشروع الوحدة في جانبها السياسي نفس المصير إذ تبين أن شعارات الوحدة والكفاح المشترك لم تكن سوى رايات واهية كل طرف كانت له من ورائها مآرب أخرى.

واذا استثنينا بعض المكاسب التي حققتها الثورة الجزائرية في هذا المؤتمر والتي كانت نتيجة قوة موقفها وتمسكها بمبادئها ، فان المؤتمر تبين من خلال جلسات عمله والخلاف الذي ساد الأطراف المؤتمرة أن الخلاف كان كبيرا وواسعا بين الأطراف، فقد سقطت كل الشعارات ، اذ بينما كان الطرف الجزائري يراهن على هذا المؤتمر واستغلال الفرصة من اجل بعث الوحدة المغاربية التي تعثرت في تجارب سابقة وذلك من خلال جعل مؤتمر طنجة الية من الية التحرر والحفاظ على طابعه التحرري ، غير ان الوفدين التونسي وخاصة المغربي كان لهما توجه اخر حاولا فرضه عل المؤتمر وجعل هذا الاخير فرصة لحل القضية الجزائرية او ماكان يسمونه بالمساعي الحميدة لحل القضية الجزائرية أي جعل من المؤتمر فرصة للسلام ظاهريا لكن في الجهور كان هدفهما هو جعل المؤتمر فرصة لفرض حل الاستسلام على شاكلة ماحدث في تونس والمغرب من قبل ، فالحل المثالي حسب تصور الوفدين لحل القضية الجزائرية هو ماحل القضيتين التونسية والمغربية ،وهذا الذي دفع جبهة التحرير الوطني تتهم الوفد المغربي وتصف المؤتمر بالمؤتمر المشبوه ، فهدف الوفدين التونسي والمغربي من المؤتمر هو احتواء الثورة الجزائرية ومحاولة لتطويقها وليس كما تروج له بعض الكتابات التاريخية التي تجعله منه تجربة ناجحة ومرجعية تاريخية للوحدة المغاربية.

قائمة المراجع

1- حسن اللولب (حبيب)،**التونسيون والثورة الجزائرية 1954- 1962**،ج 2، الجزائر 2009،

2- شريط (عبد الله) **الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية**،سنة 1958، ج 2 منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، مطبعة دار الشروق للإعلام والنشر، الجزائر ،2006

3- علال الفاسي ، **نهج الاستقلالية**، مطبعة الرسالة .ط2 الرباط 1999

4- محمد حربي،**جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع 1954- 1962**. تحقيق كميل قيصر ط1، بيروت، 1983

5- مقلاتي (عبد الله)،**العلاقات المغاربية الجزائرية إبان الثورة التحريرية**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر. جامعة قسنطينة 2009

6- بلقاسم (محمد) **المغرب العربي فكرة وواقعا.1954-1975**رسالة دكتوراه في التاريخ المعاصر جامعة الجزائر السنة الجامعية 2010/2009

7- جريدة العلم (جريدة مغربية) وجريدة صحراء المغرب (جريدة مغربية)

8- Archives Nationales d'Algérie.) DZ/AN/009/04/002

9- ADFC.(Archives diplomatique français centre de la Courneuve), boites : N°19, N° 90C282, N°319

10- ShaT(**Service Historique de L'Armée de Terre**) ,boites N° 1h1766, N°1h1586/d5, N° ,1h1128/d1

11- Bekkei Lahbil (Nasser-Eddine), **Une indépendance bâclée Maroc :1950-1961.** Maroc, 2006 .

12- Zaki ,M'Barek,**le mouvement de libération marocain et l'indépendance inachevée 1948-1958.Rabat.2005**

13- Frhat Abbasse،**Autopsie d'une guerre. L'Aurore**, Eds Garnier frères ,Paris 1981،

14- le monde(journal)